١٤ أكتوبر - العدد ٦٢٠٣
١٣/٢/١٩٨١م، صـ٤

حركة محو الأمية في بلادنا بين النظرية والتطبيق

بقلم : علوى عبدالله طاهر

ان الامية من المشكلات الخطيرة التى يواجهها العالم ، ويعمل جاهدا للتخلص منها ، وقد دلت الاحصائيات الصادرة عن الامم المتحدة ان عدد الاميين في العالم سنة ١٩٥٠ بلغ حوالى ٧٠٠ مليون من اصل ١٨٨١ مليونا من البالغين ، وطبقا لمعدلات الزيادة في السكان بلغ عدد الاميين في العالم عام ١٩٧٠ حوالى ٨١٠ مليونا من اصل ٢٣٣٥ مليونا من مجموع البالغين ، اما احصائيات ١٩٨٠ فلم اعثر عليها بعد .

ومن اجل ذلك احست دول العالم بخطورة المشكلة ، لان الامية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعديد من المشكلات وبخاصة مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان وعلى وجه الخصوص بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ولهذا رات الامم المتحدة ضرورة تكاتف جميع دول العالم في القضاء على الامية .

وفي المؤتمر الدولى لحقوق الانسان المنعقد في طهران في ٩ مايو ١٩٦٨ اوصى المؤتمر على مايلى :

ا- على حكومات جميع البلدان التى لاتزال الامية منتشرة فيها ان تزيد من مواردها المالية والمعنوية الموضوعية تحت تصرف محاربة الامية للاسراع بازالة هذا الوباء .

ب- على حكومات جميع البلدان وخاصة التى لا تواجه مشكلة الامية ان تضاعف من تعاونها ومساعدتها لصالح البرامج المخصصة لتعليم ملايين الاميين من الرجال والنساء .

ج - على الجمعية العامة للامم المتحدة ان تجذب انظار الاجهزة المسؤولة فيمايتعلق بحقوق الانسان الى الاهمية التى تضطلع بها المعركة ضد الامية باعتبارها وسيلة لتحقيق التمتع الفعلى والمادى للحقوق الخاصة بكل كائن انسانى .

د - على منظمة الامم المتحدة والوكالات المختصة ، وبخاصة اليونسكو ان تضاعف الجهود المبذولة وذلك لتحسين الاسهام الذى يمكن ان تمنحه لمحو الامية في العالم المعاصر سواء للسلام او للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ولتحرير الشعوب والارتقاء الحقوق والحريات.

ان مشكلة محوالامية وتعليم الكبار مثلما هى مشكلة عالمية هى ايضامن اكبر المشكلات التى تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا . وقد دلت الاحصائيات المستخلصة من نتائج التعداد العام للسكان الذى جرى عام ١٩٧٣ على الحقائق التالية :

١- بلغت النسبة الاجمالية للاميين في اليمن الديمقراطية ٢ر٤٦٪ من مجموع السكان البالغ عددهم (٢٧٥و٥٩٠و١) نسمة .

٢- بلغت النسبة المئوية للاميين في محافظة عدن (٤٢٪) وفي محافظة لحج (٤٨٪) وفي محافظة ابين (٤٦٪) وفي محافظة شبوه (٤٧٪) وفي محافظة حضرموت (٤٤٪) وفي محافظة المهرة (٥٦٪) .

٣- عدد الاميين في المناطق الريفية يزيد عن عددهم في المدن .

ازاء هذه الحقيقة المؤسفة ، كان لابد من بذل الجهود المخلصة في القضاء على محوالامية ، وقد اكدت معظم ادبيات الحزب الاشتراكى اليمنى وقوانين الدولة على ذلك ، حيث جاء في برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى مايلى :

«وسوف تستمر الاجراءات الفعالة القائمة على الخطة الموحدة من اجل محوالامية ، وسوف يتم تحقيق الهدف الرامى الى محوالامية جنبا الى جنب مع التوعية الواسعة لسياسة الحزب الاشتراكى اليمنى ، وسلطة الدولة ونشر المعارف الثقافية » .

كما جاء في الفقرة الثالثة من المادة (٤٠) من الدستور المعدل مايلى :

«وتعمل الدولة على القضاء التام على الامية في اقرب وقت ممكن، وتشجع المتحررين من الامية على مواصلة التعليم» .

وجاء في القانون رقم (٣٦ لعام ٧٢) بشان نظام التربية والتعليم ، في المادة (٢٥) مايلى :

«يتكون جهاز لتعليم الكبار ويتبع وزارة التربية والتعليم ويستهدف مايلى :

ا- اقامة دورات متواصلة لمحو الامية ليتسنى لمن عانوا من النواقص الاجتماعية ان يتلافوها ،فتحفظ لهم كرامتهم ويتقدم فهمهم للحياة وتعبيرهم الواعى عنها .

ب - اقامة دورات لزيادة التدريب تساعد الذين نالوا قسطا من التدريب لكى تتوفر فيهم كفاءة افضل في المهن التى يزاولونها .

د ـ اقامةدورات وحلقات تخصصية لاشباع رغبة الجماهير في مواصلة التعليم والتاهيل» .

وفي عام ١٩٧٣ صدر قانون رقم (٣٢) لعام ٧٣ بشان محوالامية وتعليم الكبار ، ثم عدل بالقانون رقم (٤٦) لعام ٧٧ ثم الغىالقانونان وحل محلهما القانون الجديد رقم (٩) لعام ٨٠ والصادر في ٢٥ اكتوبر ١٩٨٠ . وقد نصت المادة الثالثةمنه على مايلى :

«محوالامية وتعليم الكبار مهمة سياسية وطنية وقومية ، وهىقضية تنموية الهدف منها تعليم المواطنين الاميين ورفع مستواهم سياسيا وايديولوجيا وثقافيا واجتماعيا ومهنيا ، وتتحمل مسئولية هذهالمهمة وتلتزم بتنفيذها وزارة التربية والتعليم وجميع الوزارات الاخرى والمنظمات الحزبية والجماهيرية والمؤسسات التعاونية واصحاب الاعمال والمثقفون من الافراد» .

كما ان المؤتمر التربوى الثانى (٧ـ١٠ سبتمبر ٧٩) قد اوصى في النقطة الخامسة من البند السابع في بيانه الختامى على مايلى :

«بالنظر الى اسس ومتطلبات النضال ضد الامية فان المؤتمرالتربوى الثانى يناشد كافة المنظمات الجماهيرية تطوير نشاطاتها وفعالياتها في مجرى النضال ضد الامية ، ويهيب بها سرعة اتخاذ الاجراءات الفعالة بشان تصفيةالامية من بين صفوف الطبقات والفئات التى تمثلها في زمن قصير محدد ، ويوصى المؤتمر اعتبار قضية تصفية الامية اهم القضايا العاجلة التى ينبغى ان تتصدى لها . ويحث المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والخاصة والتعاونيات ومزارع الدولة علىسرعة العمل لاستكمال تصفية الامية بين صفوف العاملين فيها» .

من كل ماسبق يتضح ـ بمالايدع مجالا للشك ـ بان النية جادة في القضاء على الامية وتعليم الكبار في بلادنا ، وان القضاء على الامية لم تكن مسئولية الدولة وحدها بقدر ماهى مسؤولة عامة . لان مسالة القضاء على الامية في بلد متخلف كبلدنا ليس بالامر الهين ، ذلك ان صعوبات ومشكلات كبيرة ستحولدون تمكيننا من تحقيق هذه الغاية .ولعل ابرز تلك المشكلات والعوائق في رايى مايلى :

اولا : ضخامة المشكلة ، لان نسبة الاميين في البلد كبيرة ، وهى نسبة تصل الى ٤٦ر٢٪ اى مايقارب نصف عدد السكان ، والامية بهذا الحجم الكبير ستقف ـ لاشك ـ عائقا امام اى تطور ، وتحتاج الىامكانيات ضخمة وجهود صادقة وتعاون جميع القطاعات الحكومية والجماهيرية لمكافحتها والقضاء عليها .

ثانيا : حصر الاميين ، فعلى الرغم من ان التعداد العام للسكان الذى جرى عام ١٩٧٣ قد اعطانا بعض المؤشرات حول نسبة الامية فيبلادنا، الا اننى ارى أنه لابد من القيام بعمليات حصر واحصاء شاملين لجميع الاميين في البلد ، وتسجيل اسمائهم وتصنيفهم الى فئات ومستويات واعمار ، ولا ادرى هل يوجد حتى الان مثل هذاالحصر ام لا؟

ثالثا : التمويل ، ولعله اهم مشكلة تواجه العاملين في مجالمحو الامية وتعليم الكبار ، لان احتياجات العمل في مكافحة الامية سيحتاج لامحالة الى كتب وادوات تعليمية ووسائل سمعية وبصرية واضاءة بالكهرباء ، وادوات استهلاكية ،الى جانب مكافات الاشراف والتدريس وغير ذلك من مستلزمات العمل .

وعلى الرغم من ان الدولة ـ كما اعرف ـ قد رصدت مبالغ خاصةلهذه الحملة في خطط التنمية ، الا انها ستظل محدودة مالم تتظافر جهود المؤسسات والمنظمات الجماهيرية وافراد الشعب في تدعيم ذلك .

رابعا : الاميون انفسهم ،مهما كانت الجهود التى تبذل في محو الامية ، ومهما بلغت الاموال التى ترصد لهذا الغرض فان الشطر الاكبر من هذه الجهود والاموال لن يحقق عائدا مجزيا ، بسبب الدارسينالاميين انفسهم الذين يلتحقون بصفوف محو الامية ، فالغالبية العظمى لاتنتظم في الدارسة ، بل ان معظمهم ينقطع عن مواصلة السير فيها .

ولقد كان لي شرف الاسهام في التدريس في محوالامية في الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٣ أىقبل صدور قانون محوالامية ، وذلك فيكل من مركزى ثانوية بلقيس وثانوية عبود في الشيخ عثمان ، ولاحظت حينذاك عدم انتظام الدارسين في الدراسة وانقطاع معظمهم عنها ، ومن خلال الاحتكاك المباشر بهم توصلت الى ان عدم الانتظامفي الدراسة او الانقطاع يرجع الى الاسباب الاتية :

ا ـ عدم تكامل الوعى لدىالدارسين باهمية التعليم .

ب ـ لا يحس الدارسون احساسا سريعا ، ومباشرا باثر التعليم في ارزاقهم ومعيشتهم .

د ـ انشغال معظمهم باامورهم العائلية وترتيب محتاجاتهم المنزلية.

د ـ رغبة بعضهم في الحصولعلى دخل اضافى من جراء عمل اضافى لتدبير شؤونهم ، ممايجعلهم يعمنون في اثناء الاوقات المخصصة للدراسة.

هـ ـ النوبات فيالعمل كثيراماكانت تعيق الدارسين عن الاستمرار والانتظام في الدارسة .

و ـ حصول بعضهم الى اجازاتهم السنوية خلال فترة الدراسة واضطرارهم الى السفر الى الارياف وترك الدراسة .

ز ـ بروز مشكلات عائلية مختلفة كانت تجبر الدارسين على التغيب او ترك الدراسة رغما عن ارادتهم اكان يحصل مرض في الاسرة ، او وفاة او نحو ذلك ..

ح ـ تغير اماكن عمل بعضهم ،او تغير اوقات العمل كان يكون احدهم مثلا يعمل في الصباح ثم يتحول الى حارس ليلى وهكذا .

ط ـ عدم استقرار عمل بعضهم، كالسائقين بين محافظة واخرى، او الذين يكلفون القيام برحلات الى المحافظات البعيدة .

لقد توصلت الى تلك الاسباب من خلال الاحتكاك المباشر بالدارسين ، والتعرف عن قرب على مشاكلهم . ولكن كان ذلك قبل حوالى سبع سنوات اى قبل صدور قانون محو الامية وقبل تشكيل الادارة العامةلمحو الامية وتعليم الكبار . ولعل الظروف قد تغيرت بصدور القانون ، ولعل اوضاع الدارسين قد تحسنت ، منذ صدور القانون ،وتشكيل الادارةالعامة لمحوالامية .

خامسا : المعلمون ، يحتاج مشروع محوالامية وتعليم الكبار الى معلمين اكفاء ذوى خبرة وتجربة ومعرفة بنفسية الكبار وطرقتعليمهم ،والعمل في حملة محوالامية على مستوى البلد يحتاج الى تعبئة كافة المعلمين والمواطنين والمثقفين القادرين على التعليم ، وهؤلاء جميعا يحتاجون الى تدريب في مجالات محوالامية وتعليم الكبار. ولكن معظم المدرسين المثقفين يعتذرون عن الاشتراك فيحملات محو الامية لاسباب كثيرة منها في رايى مايلى :

١ ـ ضآلة المكافات التى يتقاضونها .

٢ـ لم يحصلوا على اية امتيازات عن سواهم من اولئك الذين لا يساهمون في الحملة ، بل ينظر الى جهودهم بلا مبالاة من قبلالمسؤولين.

٣- عدم تقييم رواتبهم او عدم انصافهم في التقييمات ، او عدم تقدير جهودهم من قبل ادارتهم او ادارات التربية .

٤- تجاهلهم عند التكريم ، او تناسيهم عند الترقيات ، او وضع عقبات امامهم عند التاهيل .

٥- عدم مساعدتهم في حل مشاكلهم وجعلهم يصارعون الحياة بانفسهم وبامكانياتهم الذاتية والمحدودة .

٦- شعورهم بان كثيرا من جهودهم تسرق ، عملا بالمثل القائل (جمل يعصر وجمل ياكل العصار) ممايسبب ردود افعال عكسية في نفسياتهم .

سادسا : اوقات الدراسة ، فكثيرا ماتكون اوقات الدراسة في صفوف محوالامية غير ملائمةلبعض الدارسين او ملائمة للبعض وغير ملائمة للبعض الاخر ، وعلى ذلك ينبغي ان تكون اوقات الدراسة مختلفة من مرفق الى اخر ، ومن مدينة وقرية الى اخرى. كما ينبغي ان يراعى في اوقات الدراسة ظروف كل مرفق على حدة، وكل مهنة على حده ، سواء كان من حيث عدد العاملين الملتحقين فيصفوف محوالامية او منحيث نوباتهمواوقات راحتهم وعملهم ، واجازاتهم ،وكذلك ينبغي مراعاة ظروف المدرسين الذين يقومون بعملية التدريس ، سواء كان من حيث تمكنهم من التدريس فيتلك الاوقات او نحوها . ولاشك ظروف المراة تختلف عن ظروفالرجل،والمراة العاملة عن غير العاملة ، والعازبة عن المتزوجة .

واهم من ذلك ينبغي ان تكون اوقات الدراسة وزمنها مختلفة بين فصل واخر ، ومحافظة واخرى ،فهي في الصيف غيرها في الشتاء ، وهي في المدينة غيرها في الريف، وهي في المصنع او المنشاة غيرها فيالمدرسة او في المزرعة .. وغيرها .

لهذا يصبح من الضروري - في رايي - النظر في مواعيد بدء السنة الدراسية للدارسين في صفوف محو الامية وتعليم الكبار ، بحيث لاتكون موحدة في جميع المحافظات ، بل تحدد البداية والنهاية وفقا للظروف المحلية في كل محافظة ومديرية .اذ ليس من الممكن مثلا ان تكونالدراسة في الريف في موسم البذر او الحصاد، كما لا يمكن تدريس صيادىالاسماك في موسم الصيد . وهكذا .

ان عملية محوالامية وتعليم الكبار في بلادنا -كما قلت- ليست بسيطة، والجهود التى ينبغى ان تبذل ليست هينة ، والجهود التى بذلت ومازالت تبذل حتى الان لا يستهان بها،ولكن ينبغى ان تكون جهودا عامة وشاملة ومستمرة ومدروسة ، لنتمكن من تحويل الوثائق النظرية الى واقع ملموس من خلال التطبيق . فهلنحن عند مستوى هذه المسئولية ؟ .